فبراير 2021

GIDHR
GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights
www.gidhr.org

مجزرة حي الرقاص

إستهداف الإعلام

معهد الخليج للدمقراطية وحقوق الإنسان

تصميم:

gulfidhr gulfinstitute Gulf Institute for Democracy & Human Rights - GIDHR

E: info@gidhr.org | **T:** +61421237922.+61413984959.+61424610661 | **www.gidhr.org**

المحتويـــــات

4 موجز

5 منهجيّة التقرير

6 أ - الإطار القانوني للتقرير

1– القانون الدولي الإنساني

2–قرارات مجلس الأمن

8 ب - تفاصيل استهداف منزل رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين

عبدالله صبري وأسرته

12 شهادة رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين

13 ج - استهداف مبنى وزارة الإعلام اليمنية

14 د- موقف الأمم المتحدة من الهجمات

14 هـ- ضحايا وأضرار الإعلام في اليمن

16 خاتمة التقرير

17 توصيات التقرير

موجز

العمليات العسكريّة التي تنفّذها دول التحالف الذي تقوده السعودية في حربها على اليمن، منذ مارس 2015م، لا تزال مستمرّة.وفي المقابل، استمرارٌ للهجمات التي تستهدف الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني بصورة متواصلة، التي تسبّبت في سقوط آلاف المدنيين، وفق الإحصاءات الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية والمحلية المعنية بمتابعة حالة حقوق الإنسان في اليمن.

في السنوات الماضية، كانت جميع الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني عرضةً لهجمات دول التحالف،وكان الصحافيون والمؤسسات الإعلامية واحدة من الفئات الأكثر تضرّرًا من تلك الهجمات، وموورست تجاههم جملة من الخروقات والتجاوزات، ترقى في معظمها للأفعال الأشدّ خطورة بموجب القانون الدول يعمومًا، والتي تستوجب محاسبة مرتكبيها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

استهداف منزل عبدالله صبري،رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين، منتصف مايو 2019م، كان واحدة من تلك الجرائم الأشدّ وحشية؛ إذ وصل عدد ضحاياها قرابة الـ 70مدنيًّا، من بينهم رئيس الاتحاد الذي تعرّض لإصابات خطيرة، وفُقد اثنان من أبنائه ووالدته في تلك الجريمة،وحتى وقت كتابة التقرير تشير الإحصائيات الخاصة بضحايا الهجمات التي استهدفت قطاع الإعلام أفرادًا ومؤسسات إلى تسجيل 43 واقعة استهداف مباشر، نتج عنها مقتل 290 صحافيًّا وإعلاميًّا، وجُرِح 22 آخرين،

بالإضافة إلى قصف وتدمير 23 منشأة ومؤسسة إعلامية، وقصف وتدمير 30 مركزًا للبثّ الإذاعي والتلفزيوني.

على الرغم من علنية كل تلك الجرائم والخروقات التي تستمرّ السعودية وتحالفها في ارتكابها، لكنّ الأمم المتحدة وأجهزتها لا تزال مترددة في اتخاذ أي إجراء لوقف تلك الأفعال والسير نحو محاسبة مرتكبي تلك الجرائم بداية بتشكيل لجنة دولية مستقلّة للتحقيق في الجرائم والانتهاكات كافة، بما فيها الجرائم والانتهاكات التي تعرّض لها قطاع الإعلام والأفراد العاملين فيه.

منهجية التقرير

يقدّم التقرير ملخّصًا عن الجرائم المرتكَبة تجاه الإعلاميين، والتي قامت بها دول التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في حربها على اليمن، مع بيان ما تعرّض له قطاع الإعلام عمومًا خلال الفترة من مارس 2015 حتى نوفمبر 2020م، ويتضمّن التقرير تفاصيل جريمة استهداف رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين نموذجًا عن تلك الجرائم، وذلك استنادًا إلى الآتي:

-الإطار القانوني للحماية التي يوفّرها القانون الدولي الإنساني لمنشآت العمل الصحافي والإعلامي والعاملين فيه، باعتبارهم إحدى فئاته المشمولة بالحماية خلال النزاعات المسلّحة.

-وصف جريمة استهداف منزل رئيس اتحاد الاعلاميين اليمنيين، مع الإشارة إلى أعداد الضحايا من المدنيين.

-إفادة رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين عبدالله صبري الذي سرد الرواية على لسانه، بالإضافة إلى أحداث استهداف وزارة الإعلام التي وقعت في اليوم نفسه.

-معلومات موثّقة بشأن الانتهاكات والجرائم التي تعرّض لها القطاع الإعلامي والعاملون فيه منذ العام 2015 حتى وقت كتابة التقرير، كواحدة من خروقات المواثيق والأعراف الدولية، وانتهاكًا للحق في حرية الرأي والتعبير.

أ- الإطار القانوني للتقرير

إلى جانب القوانين الوطنية التي تقرّها الدول، وكذلك الاتفاقيات الثنائية والإقليمية الخاصة بتنظيم العلاقات الدولية خلال النزاعات المسلّحة، تمثّل مجموعة مواثيق وصكوك القانون الدولي الإنساني الإطار القانوني الذي يوفّر الحماية لجميع المدنيين بوصفهم من لايشارك ونفي الأعمال العدائية. وعليه، فإنّ نظام الحماية، ومن بينهم الصحافيون والممتلكات الخاصة بهم، وتلك التي يمارسون عبرها مهامهم الصحافية من منشآت وسيارات وكاميرات، وغيرها من الموارد، وتشمل تلك الحماية العاملين كافة في مهنة الإعلام، بما فيها وسائل الإعلام والطواقم الإعلامية المرافقة للقوات المسلّحة لتغطية المواجهات في الميدان. من جهة ثانية، تشكّل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أحد مستندات القانون الدولي لتعزيز حماية الصحافة والصحافيين خلال النزاعات المسلحة[1].

1- القانون الدولي الإنساني

تضمّنت اللوائح الخاصة بقوانين الحرب الملحقة باتفاقيتي لاهاي لعام 1899 و 1907 (المادة 13)، الإشارة إلى حماية الصحافيين وكيفية التعامل مع الأسرى من أفراد العمل الصحافي، وكذلك اتفاقية جنيف لعام 1929 بشأن معاملة أسرى الحرب التي نصت في المادة 81 على حماية المراسلين أو المخبرين الصحافيين ومعاملتهم كأسرى حرب في حال

ا) يوفر القانون الدولي الإنساني الحماية لجميع المدنيين و الأعيان المدنية باعتبارهم لا يشاركون في الأعمال العدائية، و عليه فإن نظام الحماية الخاصة يشمل مجالين: مجال شخصي يمكن تحديده من خلال معيار حالة الشخص و يشمل مجموعة الأشخاص أو الفئات التي تعد الأضعف زمن النزاعات المسلحة بسبب سنها كالأطفال أو جنسها كالنساء أو نظرا للوضعية التي هم فيها كاللاجئين و المشردين قسريا داخل دولهم، إضافة إلى معيار الوظيفة التي يقوم بها بعض الأشخاص، و يشمل رجال الدفاع المدني و أفراد الخدمات الطبية و الدينية و رجال الإغاثة و الصحفيين، و ذلك من أجل القيام بمهامهم الانسانية على أكمل وجه، و لأن الأعيان المدنية ليست على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لحياة السكان المدنيين. يضفي القانون الدولي الإنساني، حماية خاصة لبعض الأعيان المدنية فيما يعرف بالجانب المكاني لنظام الحماية الخاصة، و يشمل هذا الأخير طبقا لمعيار الوظيفة الحيوية للأعيان في حياة السكان المدنيين المادية و الدينية، أعيان الخدمات الإنسانية من (أعيان طبية، أعيان الدفاع المدني، و المناطق الآمنة)، إضافة إلى الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين و أخيرا الاعيان الثقافية و أماكن العبادة

اعتقالهم، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بوضعهم المدني بشرط حملهم لتصريح من القوات العسكرية التي يرافقونها.

مع تطوّر القانون الدولي الإنساني، تحديدًا عند اعتماد البروتوكولين الإضافيين لعام 1977 الملحقين باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949م، إذ تؤكّد المادة 79 من البروتوكول الأول على ضرورة حماية الصحافيين الذين يؤدّون مهامًا مهنية خطرة، باعتبارهم أشخاصًا مدنيين، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم هذا،وتُصنَّف المعدّات الإعلامية أنّها أعيان ذات طابع مدني، وهي بصفتها هذه تتمتع بحماية عامة، وبذلك يقع على أطراف النزاع الالتزام المزدوج المنصوص عليه في المادة 48 من البروتوكول الأول، بمعنى التمييز دائمًا بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.فوسائل الإعلام تظل أهدافًا محظورة، ويُحظر استغلالها للتحريض على ارتكاب مخالفات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وفي دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر عن القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني،نصت المادة 34 من الفصل العاشر على أنّه «يجب احترام وحماية الصحافيين المدنيين العاملين في مهام مهنية بمناطق نزاع مسلّح ما داموا لا يقومون بجهود مباشرة في الأعمال العدائية».

2- قرارات مجلس الأمن

القرار 1738 لمجلس الأمن الدولي الذي نصّ على:

1. إدانة الهجمات المتعمّدة ضد الصحافيين وموظّفي وسائل الإعلام، والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلّحة.

2. مساواة سلامة وأمن الصحافيين ووسائل الإعلام والأطقم المساعِدة في مناطق النزاعات المسلّحة بحماية المدنيين هناك.

3. اعتبار الصحافيين والمراسلين المستقلّين مدنيين، يجب

احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة.

4. اعتبار المنشآت والمعدّات الخاصة بوسائل الإعلام أعيانًا مدنية لا يجوز أن تكون هدفًا لأيّ هجمات أو أعمال انتقامية.

على الرغم من الحماية الكاملة التي توفّرها المواثيق الدولية لجميع العاملين الإعلاميين في مناطق النزاع، بمن فيهم الصحافيون المعتمدون لمرافقة القوّات المسلّحة، ويقومون بتغطية الأحداث في مناطق نزاع،نجد استمرار تزايد الأفعال المواجهة لاستهداف الصحافيين في مناطق النزاعات المسلحة المختلفة؛ الأمر الذي قد يُرجَّح إلى عاملين أساسيين،هما:

1. الإفلات من العقاب: أي إنّ استهداف الصحافيين/ات أثناء ممارسة عملهم في مناطق النزاع دون اعتبار للقوانين الدولية التي تكفل حمايتهم إنّما هو محاولة للإفلات من عقوبات أخرى تنتج عن كشف الصحافة لانتهاكات ترتكبها الأطراف المتنازِعة على الأرض؛ الأمر الذي يدفع هذه الأطراف إلى محاولة السيطرة على ما يقدّمه الصحافيون/ات من أخبار وصور وفيديوهات تشير إلى حدوث انتهاكات للقانون الدولي.

2. تخاذل المؤسسات الإعلامية: فلا تقوم هذه المؤسسات باتخاذ الإجراءات الاحترازية الواجبة عند تكليف أحد صحافييها بتغطية أحداث عنف أو صراع مسلّح، من خلال التواصل مع الجهات المعنيّة في منطقة الصراع والتنسيق معها بشأن أوضاع مراسليها، بالإضافة إلى عدم بذل الجهد المناسب لتحرير صحافييها المحتجزين.

ب - استهداف منزل رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين عبدالله صبري وأسرته

تشكّل جريمة استهداف منزل رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين عبد الله صبري واحدة من أكثر الهجمات دموية على المدنيين عمومًا، وعلى العاملين في قطاع الإعلام خصوصًا، وذلك

عندما قامت طائرات دول التحالف الذي تقوده السعودية،عند الساعة الثامنة من صباح يوم الخميس الواقع في 16 مايو 2019م،بتنفيذ عدد من الغارات الجوية التي استهدفت مبنى وزارة الإعلام اليمنية، وغارة استهدفت مباشرة شقة صبري بإحدى العمارات السكنية الواقعة في شارع "هائل" - حي الرقاص في وسط العاصمة اليمنية صنعاء. والذي يُعدّ أحد الأحياء السكنية والتجارية المعروفة بكثافتها السكانية الكبيرة. وبحسب تقرير فنيّ جنائيّ صادر عن وزارة الداخلية اليمنية بشأن واقعة الاستهداف، فإنّ مركز الانفجار كان في إحدى غرف منزل صبري.

فقد صبري في تلك الهجمة اثنين من أولاده؛ لؤي 18 عامًا،وحسن ابن الـ16 ربيعًا، ووالدته ذات الـ60 عامًا التي توفيت في 30 مايو 2019، متأثّرة بإصابتها،ونجا من الموت في ذلك اليوم المأساوي السيد صبري الذي أُصيب بجروح وكسور في ساقيْه التي اخترقتها الشظايا،وكذلك أُصيب ابنه الأكبر بليغ (20 عامًا) في رأسه، بالإضافة إلى إصابة والد صبري في صدره.

لم تكن أسرة صبري الضحية الوحيدة لتلك الجريمة، فقد قُتِل خلالها أطفالٌ لأسرٍ تعيش بالقرب من منزل صبري الذي تسبّب استهدافه بتعرض 29 عمارة ومنزلًا سكنيًّا إلى أضرار متفاوتة، ما بين تهدّم كامل أو جزئيّ، وتحطّم للنوافذ. فقد سقط نتيجة تلك الهجمة 7 قتلى وأُصيب ما يقارب الـ70 مدنيًّا بجروح، بينهم 27 طفلًا و16 امرأة،إصاباتهم معظمها كانت خطيرة. فالشظايا التي خلّفها انفجار الصاروخ انتشرت في أجسادهم، وحُفِر بعضٌ منها على أجسادهم ووجوههم، ما تسبّب في تشوّه كثير منها بصورة دائمة.لوصف حال الجرحى في ذلك اليوم،يقول أحد الأطبّاء متحدثًا عن الجرحى:**«أدخلنا جزءًا كبيرًا إلى العمليات، والحالات الباقية منتظرة في الطوارئ»**. وفي محيط الهجمة، تضرّرت مدرسة **«معاذ بن جبل»** ومدرسة

«نسيبة بنت كعب» ومعهد **«الرازي العالي للعلوم الصحية»**، وتحطمت أكثر من 25 سيارة خاصة التي كانت في شوارع الحي.

وفي بيان أصدرته السفارة الروسية في اليمن بشأن الجريمة، فقد أُصيبت المواطنتان الروسيتان شمس النعيمي وابنتها ليان بجروح طفيفة بسبب تحطّم الزجاج مكان إقامتهما الواقع في نطاق الحي المستهدف في ذلك اليوم.

مسؤول ملفّ اليمن في المعهد قام نهاية أغسطس 2020م بمرافقة فريق المركز اليمني لحقوق الإنسان[2] خلال زيارة عدد من الأسر في أمانة العاصمة صنعاء ممّن كانوا ضحايا تلك الجريمة، واطّلع على حجم الأضرار التي خلفتها تلك الهجمة، ومقدار المعاناة والألم والأثر النفسي السيّئ الذي لا يزال يعاني منه، خصوصًا الأطفال الناجين من تلك الهجمات، وبحسب نتائج تلك الزيارة أفاد بالآتي:

- أسرة الحبيشي: وُثِّقَت شهادة أحمد الحبيشي وهو أحد من دمرت تلك الهجمة منازلهم تمامًا، وقتلت أربعة من أولاده (سهام 16 عامًا، وسيم 13 عامًا، عبد الرحمن 12 عامًا وخالد 6 أعوام) .ولم ينجُ ذلك اليوم من أطفاله سوى ولد واحد يعاني من إعاقة جسدية ووضعه النفسي سيئ لدرجة كبيرة. كما أنّ زوجته ما زالت تعاني من إصابة بالغة في العمود الفقري،ولم تتمكن من تجاوز ما حلّ بأطفالها، إلى جانب الوضع الإنساني المؤلم الذي أصبحوا يعيشونه بعد أن فقدوا منزلهم ومصدر رزقهم. يقول الحبيشي: **«لم يبقَ لي شيء بعد فقد أولادي سوى الحسرة والألم والغضب، فهل يستطيع أحدٌ أن يعيد إليّ أولادي؟؟!!»**. ويضيف: **«كانت ابنتي تنتظر متى ستنتهي من الثانوية العامة، ولكن ذهبت قبل أن تسعدني بتفوّقها العلمي، قتلوا ابنتي وأولادي، ذنبهم الوحيد أنهم من أطفال اليمن».**

---

٢) المركز اليمني لحقوق الإنسان :منظمة مجتمع مدني محلية معنية بمتابعة ورصد حالة حقوق الإنسان في اليمن وتوثيق الانتهاكات والجرائم التي تستهدف المدنيين والاعيان التي تشملها حماية القانون الدولي الإنساني

- أسـرة آلمعصار: هي واحدة من الأسر التي التقينا بعدد من أفرادها، والتي خسرت منزلها المكوّن من خمسة طوابق خلال تلك الهجمة، وأصبحت في حالة إنسانية مأساوية، وأصبح أطفالهم يعانون من ذعر وخوف شديدين ما إن يسمعوا صوت طائرات تحلق في السماء. وبحسب الأسرة، فإنّ أطفالهم تأثّروا تأثّرًا كبيرًا، وأصابهم إلى الآن نوبات قلق وخوف وغضب مستمر وعدم استقرار في النوم حتى الآن.

- أسـرة البحـري وأطفالهـا السـبعة: واحدة من تلك الأسر التي تعاني آثارًا قاسية نتيجة تضرّرها من تلك الجريمة، فأصبحت تعيش وضعًا إنسانيًّا سيئًا جدًّا كواحدة من الأسر اليمنية التي أصبحت غير قادرة على توفير أبسط احتياجات العيش والحصول على الخدمات الأساسية. يعاني أطفال الأسرة مشكلات نفسية كثيرة. وفي وقت الزيارة، لوحظت معاناة أحد أطفال الأسرة البالغ من العمر 14 عامًا، والذي ظهرت عليه الآثار النفسية بشكل واضح وملموس في كلامه، فمنذ الحادثة أصبح غير قادر على التحدث بشكل طبيعي، بلبدا واضحًا وجود تأتأة وصعوبة كبيرة في كلامه. كما أنّ من بين الأطفال الضحايا لهذه الأسرة فتيات أعمارهنّ بين 10 و12 عامًا، يعانين من خوف مستمر وشعور بالقلق والرعب، ويعشن وضعًا صحيًّا غير مستقر، خصوصًا بعد أن تُوفيّ والدهن بأمراض متتالية، ظلّ يعاني منها لأشهر بعد القصف الذي تعرض له منزله، لتصبح الفتيات الآن في رعاية جدتهن أم والدهنّ، وهي سيدة مسنّة أصيبت بساقيها؛ فسقطت من نافذة المنزل خلال القصف وعجز الأطباء عن علاجها حتى الآن.

شهادة رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين

في لقاء خاص مع معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان مع الأستاذ عبدالله صبري، رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين، تحدّث حينها عن وقائع استهداف منزله، وبحسب روايته فإنّ ما حدث يتلخّص في الآتي:

«في صبيحة الحادثة المشؤومة، أفقت وأنا ملقًى على الأرض، لا أقدر على الحركة بسبب الألم الفظيع في قدمي اليسرى التي تعرضت لكسور عدّة. كان الدمار حولي كبيرًا وكأنّني في كابوس أو في جحيم حقيقي. نظرت أمامي، فإذا بولدي لؤي ملقى على الأرض هو الآخر ولا يتحرك، لقد كان في حكم الميت».

وأضاف: **«كنت أصرخ بشدة من الألم ومن هول ما حدث، اقترب مني ولدي الأكبر بليغ الذي نجا بأعجوبة وحاول إسعافي. سمعت زوجتي وهي تنعي والدتي وتسأل عن ابني الثاني حسن الذي كان مفقودًا حينها».**

وأكمل قائلًا: **«هرع المسعفون ونقلونا إلى المستشفيات القريبة، وفي آخر النهار تبيّن أنّ ابني حسن قد فارق الحياة، وبعدها بأيام لحقه الابن الثاني لؤي، ثم والدتي الغالية. وفي هذا الوقت، خضعت لثلاث عمليات جراحية في رجلي اليسرى، وحين سمح الأطباء بخروجي من المستشفى، كنت أتساءل إلى أين، فقد انتهى كل شيء تقريبًا، بما في ذلك أثاث منزلي. فيما بعد عرفت أنّ الاستهداف كان متعمّدًا، خاصة أنّ الغارة التي سبقت استهداف منزلي كانت من نصيب وزارة الإعلام اليمنية في الحيّ المجاور».**

«لم يراعِ القتلة حقوق الإنسان ولا حرمة الصحافة والإعلام، ولا حتى حرمة الشهر الكريم حين استهدفونا والناس صيام ونيام».
وبرّر ذلك بأنّهم يعرفون أنّ جرائمهم في اليمن تمرّ دون حساب أو مساءلة، فقد تمادوا في هذه الانتهاكات، ولأنّهم إعلاميون كانوا شهودًا على جرائمهم، وكانوا يطالبون على الدوام بالتحقيق في هذه الجرائم، فقد أرادوا إسكات أصواتهم، وأردف صبري قائلًا:

«ولكن هيهات».

وختم بالقول: **«كلي أمل ألّا تمرّ هذه الجريمة دون عقاب، وأن تحظى باهتمام المنظمات الدولية المعنيّة بحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، ومنها معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان».**

كما وثّق المعهد إفادة بليغ (20عامًا)، أحد أبناء صبري ممن جرحوا في تلك الجريمة، إذ يقول:**«رأيت على طول المنظر، الشقة انتهت ملامحها نهائيًّا. لا يوجد جدران، ولا يوجد سقف، ولا يوجد شيء. رأيت أبي أمامي مباشرة، رجله كانت مكسورة وكان يتألّم، جدّتي في الجهة الثانية، أخي كان مرجومًا ولم يكن يتكلّم. سمعت أمي تقول تعال انظر إلى أخي كهذا إذا كان سيعيش، أما أخوك الآخر، فلم نجده. أبي كان أمامي، لكنه كان يتنفس، لذا ذهبت لأرى أخي الآخر، فحصْتُه فوجدت فيه نبضًا، حاولت إسعافه بالإسعافات الأولية ولكنّني لم أستطع. عدت إلى أبي وربطت له رجله، ثم نزلت إلى الناس لكي يسعفوا والدي».**

ج - استهداف وزارة الإعلام اليمنية

في اليوم نفسه بتاريخ 16 مايو 2019م، وبالتزامن مع استهداف رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين، قامت طائرات دول التحالف باستهداف مبنى ديوان وزارة الإعلام في حي النهضة في العاصمة صنعاء، بغارتين دمّرتا أجزاءً كبيرة من المبنى الذي شُيِّد مؤخّرًا وإتلاف محتوياته.

وبحسب متابعين، لم تكن مصادفة، تنفيذ التحالف لتلك الهجمات في وقت واحد لاستهداف وزارة الإعلام، ومنزل رئيس اتحاد الإعلاميين، ورأوا في ذلك رسالة تؤكّد الاستهداف المتعمّد للإعلاميين والمؤسسات الإعلامية اليمنية، بهدف إسكات الأصوات الإعلامية المستقلّة وتهميش صوت الشعب اليمني في الخارج والتغطية على جرائمه وانتهاكاته بحق اليمنيين.

د- موقف الأمم المتحدة

بشأن تلك الهجمات، قالت الممثّلة المقيمة للأمم المتحدة، منسقة الشؤون الإنسانية، ليز غراندي، في بيان صادر عنها: **«إنّنا نتشارك الحزن مع أسر الضحايا، ونشعر بالصدمة لأنّ هذه المأساة قد حدثت، فكان الإبلاغ عن سقوط المزيد من الضحايا، بمن فيهم عاملون في المجال الصحي»**.

وأشارت إلى أنّ هذه الحادثة المروّعة هي تذكير مأساوي بجميع الأسباب التي من أجلها يجب أن تتوقّف هذه الحرب.

وقالت غراندي: **«القانون الإنساني الدولي واضح، يجب القيام بكل شيء لحماية المدنيين، هذا ليس بالأمر الاختياري، هذا التزام قانوني، وقبل كل شيء التزام أخلاقي على جميع الأطراف»**.

هـ- ضحايا وأضرار الإعلام في اليمن

استمرّت الهجمات التي تستهدف المدنيين ومقدّراتهم الخاصة والعامة عمومًا نتيجة استمرار العمليات العسكرية التي يقوم بها التحالف الذي تقوده السعودية للحرب على اليمن، وكان قطاع الإعلام والعاملين في مؤسساته المختلفة هدفًا لعدد كبير من تلك الهجمات التي نتج عنها سقوط عشرات الضحايا، وتدمرت كثير من موارد ومنشآت القطاع، بالإضافة إلى إفراز جملة من التداعيات التي تسبّب بها استمرار الحصار الشامل المفروض على اليمن، ومنها:

- أصبح الإعلاميون يعيشون معها وضعًا إنسانيًّا مؤلمًا للغاية، فقد حُرموا من مرتباتهم، وفقد الكثير منهم فرص العمل المناسبة، لتوفير احتياجات أسرهم الأساسية.

- مع استمرار إغلاق مطار صنعاء الدولي، فإنّ الإعلاميين باعتبارهم إحدى الفئات الأكثر حاجة للسفر من وإلى اليمن، أصبحوا عاجزين عن السفر للخارج. ويشكو كثيرون من الإعلاميين من خطورة استمرار حظر السفر على الإعلاميين، وعدم تمكنهم من المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية التي يحظى العدوان بفرص الحضور فيها، وتقديم رؤية مغلوطة عن حقيقة المشهد اليمني وآثار الحرب والحصار التي تستمرّ السعودية وتحالفها في فرضها على اليمن.

- اعتُقِل عشرات الصحافيين والإعلاميين ونشطاء حرية الرأي والتعبير تعسّفًا، وأُخفوا قسرًا في السجون السرية التي أنشأتها الإمارات، وهي أحد أطراف التحالف السعودي في حرب اليمن، وتتولى إدارة شؤون المحافظات الجنوبية لليمن.

- تسبّب استمرار استهداف المؤسسات الإعلامية وقطاع الاتصالات والانترنت في خلق صعوبات كبيرة تواجه الإعلاميين ووسائل الإعلام المحلية حين القيام بمهامهم في نقل الحقيقة وسرعة التعاطي مع الأحداث والمستجدات.

جدول ضحايا وأضرار قطاع الإعلام والخروقات الموجّهة ضد الإعلاميين وقمع الحريات

(مارس ٢٠١٥م – نوفمبر ٢٠٢٠م)

ضحايا إعلام القنوات المحلية		ضحايا طواقم إعلام القوات المسلحة		تدمير منشآت إعلامية	استهداف أبراج البث والإرسال	استنساخ قنوات مواقع إلكترونية	إيقاف بثّ قنوات فضائية	حجب وتشويش على القنوات	اختراق مواقع إلكترونية	منع صحافيين دوليين من دخول اليمن	توقف صحف رسمية عن الصدور	مواقع التواصل الاجتماعي
قتلى	جرحى	قتلى	جرحى									
45	25	290		23	30 برج	6 مواقع	8 قنوات	7 قنوات	3 مواقع	143	حالتين	إيقاف عشرات الحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة

ختامًا

تُعدّ جريمة استهداف منزل رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين نموذجًا لسلسلة الأفعال والممارسات التي ارتكبتها، ولا تزال دول التحالف الذي تقوده السعودية في حربها على اليمن، والتي طالت الفئات والأعيان المحمية كافة خلال النزاعات المسلحة وفق مواثيق القانون الدولي الإنساني.

بعد قرابة ست سنوات من بدء حرب التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، رُصِدت ووُثِّقَت عشرات الجرائم الدموية التي قد ترقّى كثير منها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وتعبّر في مجمل تداعياتها وآثارها عن حجم المأساة الإنسانية وكمية الألم الذي تسببت فيه تلك الحرب التي يدفع ثمنها المدنيون، رجالًا ونساءً وأطفالًا، من دمائهم ومعاناتهم اليومية التي يستحيل وصفها في ظلّ عجز دولي عن اتخاذ موقف جاد لوقف تلك الأفعال وإغاثة اليمنيين وإنقاذهم من ذلك الوضع الكارثي، والعمل على القيام بالأدوار والمسؤوليات الكفيلة بحفظ حقوق الضحايا ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

يؤكّد معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان مجدّدًا التزامه برصد حالة حقوق الإنسان في الخليج واليمن، ويأمل من خلال هذا التقرير الإسهام في حشد ومناصرة حرية الصحافة والإعلام، وتعزيز جهود المجتمع الدولي كافة لوقف أشكال الجرائم والخروقات كافة التي تشهدها اليمن، كما يأمل المعهد أن يشكّل التقرير مصدرًا يمكن الاستئناس بما تضمنه من معلومات موثّقة عند نظرالقضاء الدولي في جريمة استهداف منزل رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين تحديدًا، وجرائم استهداف الإعلاميين وممتلكات قطاع الإعلام الخاصّة والعامّة، باعتبار أنّ تلك الأفعال قد تندرج في "إطار جرائم الحرب"، وفق مواثيق القانون الدولي الإنساني.

توصيات التّقرير

- تكوين لجنة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في هذه الجريمة وغيرها من الجرائم.

- إحالة مرتكبي الجريمة وكلّ من شارك فيها ودعمها إلى المحاكمة والمساءلة الجنائية وإنزال العقوبة عليهم.

- وقف الحرب على اليمن ورفع الحصار البري والبحري والجوي.

- تضامن الإعلاميين في العالم مع الإعلامي اليمني عبدالله صبري وغيره من الإعلاميين المستهدفين في اليمن.

- تقديم التعويض المناسب لضحايا الجريمة وكلّ من تضرر بسببها بأي شكل من أشكال التضرر المادي والمعنوي.

- الامتثال الكامل للأحكام والنصوص ذات الصلة الواردة في القانون الإنساني الدولي بعدم استهداف الصحافيين والإعلاميين والمدنيين.

- السماح للصحافيين الأجانب كافة بالدخول إلى الأراضي اليمنية من أجل نقل حقيقة ما يجري إلى العالم.

.

GIDHR

GULF INSTITUTE
for Democracy and Human Rights

معهد الخليج
للديمقراطية وحقوق الإنسان

منظمة غير ربحية وغير حكومية، تم تأسيسه في أستراليا ويهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة الدّيمقراطية، كما يسعى لتحقيق مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وإيقاف الانتهاكات في دول الخليج. وله الحق في فتح فروع أخرى في مناطق أخرى، ويكون له شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة ولا يستهدف من نشاطه جني الربح التجاري. يسعى معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان لأن يكون في مصاف كبرى المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان عبر المساهمة في تحقيق السلام والعدالة في دول الخليج.

info@gidhr.org